

رِسَالَةُ الْإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ إِلَى أَهْلِ مَكَّةِ فِي وَصْفِ سُنَّهِ

رواية أبي الحسين بن جُمَيْعٍ عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي عنه



WWW.ISLAMWAY.COM

بسم الله الرحمن الرحيم
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

أخبرنا الشيخ أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سليمان
المعروف بابن البطي إجازة إن لم أكن سمعته منه ، قال : أنبأنا الشيخ أبو
الفضل أحمد ابن الحسن بن خيرون المعدل قراءة عليه وأنا حاضر أسمع ، قيل
له : أقرأت على أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري الحافظ ، قال
: سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جميع الغساني بصيدا ،
فأقرّ به ، قال : سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى
بن القاسم ابن عون بن عبد الله بن الحارث بن نَوْفَل بن الحارث ابن عبد
المطلب الهاشمي بمكة يقول :

سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد
السجستاني بالبصرة ، وسئل عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها ،
جواباً لهم فأملى علينا :

سلامٌ عليكم ، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو وأسأله أن يصلي
على محمد عبده ورسوله e كلما ذُكِرَ .

أما بعد :

عافانا الله وإياكم عافية لا مكروه معها ولا عقاب بعدها ، فإنكم سألتم أن
أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب ؟
ووقفت على جميع ما ذكرتم.

فاعلموا أنه كذلك كله إلا أن يكون قد رُوى من وجهين صحيحين فأحدهما أقدم اسناداً والآخر صاحبه أقوم في الحفظ فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث .

ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر وإنما أردت قرب منفعته .

وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فانما هو من زيادة كلام فيه وربما فيه كلمة زائدة على الأحاديث .

وربما اختصرت الحديث الطويل لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه المراد منه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرت لذلك .

وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيها وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره .

فإذا لم يكن مسند ضد المراسيل ولم يوجد المسند فالمرسل يحتج به وليس هو مثل المتصل في القوة .

وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث .

وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك ولا كتاب وكيع إلا الشيء اليسير وعامته في كتاب هؤلاء مراسيل .

وفي كتاب السنن من موطأ مالك بن أنس شيء صالح وكذلك من مصنفات حماد بن سلمة وعبد الرزاق

وليس ثلث هذه الكتب فيما أحسبه في كتب جميعهم أعني مصنفات مالك بن أنس وحماد بن سلمة وعبد الرزاق .

وقد ألفتة نسقاً على ما وقع عندي فإن ذكر لك عن النبي e سنه ليس
مما خرجته فاعلم أنه حديث واه إلا أن يكون في كتابي من طريق آخر فإني لم
أخرج الطرق لأنه يكثر على المتعلم .

ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري وكان الحسن بن علي الخلال
قد جمع منه قدر تسعمائة حديث وذكر أن ابن المبارك قال السنن عن النبي
e نحو تسعمائة حديث فقليل له إن أبا يوسف قال هي ألف ومائة قال ابن
المبارك أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات من هنا وهنا نحو الأحاديث الضعيفة .

وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته ومنه مالا يصح سنده
ما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض .
وهذا لو وضعه غيري لقلت أنا فيه أكثر .

وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبي e بإسناد صالح إلا وهي فيه إلا
أن يكون كلام استخراج من الحديث ولا يكاد يكون هذا .

ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموه من هذا الكتاب ولا
يضر رجلاً أن لا يكتب من العلم بعد ما يكتب هذه الكتب شيئاً وإذا نظر فيه
وتدبره وتفهمه حينئذ يعلم مقداره .

وأما هذه المسائل مسائل الثوري ومالك والشافعي فهذه الأحاديث

أصولها

ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأي أصحاب النبي e
ويكتب أيضاً مثل جامع سفيان الثوري فإنه أحسن ما وضع الناس من
الجوامع .

والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير وهي عند كل
من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس والفخر بها

أنها مشاهير فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم .

ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً .

فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد وقال إبراهيم النخعي كانوا يكرهون الغريب من الحديث .

وقال يزيد بن أبي حبيب إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشده الضالة فإن عرف وإلا فدعه .

وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلس وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل وهو مثل الحسن عن جابر والحسن عن أبي هريرة والحكم عن مقسم عن ابن عباس وسماع الحكم من مقسم أربعة أحاديث .

وأما أبو إسحاق عن الحارث عن علي فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس فيها مسند واحد وأما ما في كتاب السنن من هذا النحو فقليل ولعل ليس للحارث الأعور في كتاب السنن إلا حديث واحد فإنما كتبه بأخرة .

وربما كان في الحديث ما تثبت صحة الحديث منه إذا كان يخفى ذلك علي فربما تركت الحديث إذا لم أفقهه وربما كتبه وبينته وربما لم أفقهه وربما أتوقف عن مثل هذه لأنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا .

وعدد كتب هذه السنن ثمانية عشر جزءاً مع المراسيل منها جزء واحد

مراسيل .

وما روي عن النبي e من المراسيل منها ما لا يصح ومنها ما هو مسند
عن غيره وهو متصل صحيح .
ولعل عدد الذي في كتبي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث
ونحو ستمائة حديث من المراسيل .
فمن أحب أن يميز هذه الأحاديث مع الألفاظ فربما يجيء حديث من طريق
وهو عند العامة من طريق الأئمة الذين هم مشهورون غير أنه ربما طلب
اللفظة التي تكون لها معان كثيرة وممن عرفت من نقل من جميع هذه الكتب .
فربما يجيء الاسناد فيعلم من حديث غيره أنه غير متصل ولا يتبينه السامع
إلا بأن يعلم الأحاديث وتكون له فيه معرفة فيقف عليه مثل ما يروي عن ابن
جريج قال أخبرت عن الزهري ويرويه البرساني عن ابن جريج عن الزهري .
فالذي يسمع يظن أنه متصل ولا يصح بته فإنما تركناه لذلك لأن أصل غير
متصل ولا يصح وهو حديث معلول ومثل هذا كثير .
والذي لا يعلم يقول قد ترك حديثاً صحيحاً من هذا وجاء بحديث معلول
ولم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام ولم أصنف كتب الزهد وفضائل
الأعمال وغيرها ، فهذه الأربعة آلاف وثمانمائة كلها في الأحكام فأما
أحاديث كثيرة صحاح في الزهد والفضائل وغير هذا لم أخرجها .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي
وعلى آله وسلم تسليماً ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .